

الحكومة الدستورية

(الفيلسوف جون استيوارت مل)

(John Stuart Mill)

(الفصل الثاني)

﴿ أساس الحكم بصلاحيّة الحكومة ﴾

٣ - المقال الثالث

إن شكل الحكومة الخاص بكل أمة موكول إلى اختيار هذه الأمة مع مراعاة حدود معينة وشروط خاصة ولذا يجب أن ننظر الآن في القاعدة التي تتبع في تقرير هذا الاختيار وفي بحث الصفات المميزة لأحسن أشكال الحكومة ملاءمة لترقية الشؤون العامة لأية أمة . ومن الضروري قبل البحث في موضوعنا هذا أن ننظر فيما هي المهام الواجب على الحكومة القيام بها والاعباء التي يجب عليها عملها باعتبار أن الحكومة ليست غرضاً مقصوداً لذاته بل هي وسيلة من الوسائل وأن صلاح هذه الوسيلة يتوقف على ملاءمتها للغرض المقصود منها . على أن اتباع الطريقة السابقة لبيان هذه المهام والاعباء لا يقوم بالمساعدة المنتظرة في بحث مسألة كهذه المسألة كما أنه لا يصورها للعقل تصويراً تاماً وذلك لأمرين : الأول هو أن المهام التي يجب على

الحكومة القيام بها ليست معينة محدودة بل تختلف باختلاف احوال
 الأمم الراقية فاعباء الحكومة في الأمم المتأخرة أكثر منها في الأمم الراقية
 الثاني) هو أن صفات الحكومة أو صفات مجموعة الانظمة السياسية
 يمكن تقديرها بالدقة متى قصرنا عنايتنا على دائرة المهام القانونية
 حكومة لأن خير الحكومة وان كان محصورا بالضرورة في هذه
 دائرة إلا أن شرها لسوء الحظ ليس كذلك فكل شر منها كان نوعه
 منها كانت درجته من الشرور التي يمكن أن تصدر عن الانسان
 نه يمكن كذلك أن يصدر عن الحكومة غير أن الخير الصادر عن
 رجة حياة الأمة الاجتماعية لا يمكن نسبة أى جزء منه الى نظام
 لحكومة الا بمقدار ما يناسبه وما يسمح بايجاد مجال للحصول عليه .
 ليس المقصود بكلامنا هذا الآثار البعيدة أى غير المباشرة بل المقصود
 والآثار المباشرة الناشئة من تدخل السلطات العامة في الشؤون القومية
 خلا ليس له حد سوى حدود الحياة الانسانية نفسها وان تأثير الحكومة
 رفاهية الأمة لا يمكن تقديره الا بالرفاهية الكاملة التي تعود على
 انسانية . هذا وبما أنه أصبح من المحتم أن نضع نصب أعيننا البحث
 الحكومة من حيث صلاحها وفسادها وهو مبحث كثير التعقيد
 المبحث الخاص بالنظر في مجموع مصالح الأمة وهى المصالح التي يجب
 يبذل الجهد في تقسيمها وتبويبها بحيث يمكن العقل أن يتصورها
 سمة الى مجموعات معينة حتى تساعد على بيان الصفات اللازمة
 كل شكل الحكومة صالحا لترويج هذه المصالح المختلفة . اذا أمكن

تقرير العناصر الخاصة التي يتكون منها خير الأمة ثم تقرير الشروط التي لابد منها لتوافر هذا أو ذاك العنصر كان ذلك من اعظم العوامل المساعدة على تسهيل البحث الذي تتكلم فيه الآن اذ بذلك نعرف أن الحكومة التي تتوافر فيها جميع هذه الشروط بأعظم درجاتها يجب أن تكون أحسن الحكومات . وبناء على هذا فإن نظرية الحكومة تتألف من القضايا المختلفة الخاصة بالعناصر التي تتركب منها الحكومة الصالحة للأمة :

هذا ومن سوء الحظ أنه يصعب حصر العناصر الضرورية لتحسين الحالة الاجتماعية لأمة ما وتقسيمها وهي العناصر التي يمكن أن يتوصل بها الى تأليف مثل هذه القضايا لان الذين بذلوا جهودهم في الجيل الماضي أو الحاضر في النظر والبحث في الفلسفة السياسية شعروا بأهمية هذا التقسيم وأنى أرى أن الجهود التي بذلوها في هذا الموضوع ما زالت حتى الآن محدودة مقصورة على خطوات صغيرة وان هذا التقسيم يبتدىء وينتهي بتقسيم حاجيات الأمة بين طرفين معينين وهما النظام والتقدم (أما في اصطلاح العلماء الفرنسيين) فان هذين الطرفين هما الثبات والتقدم المطرد كما جاء في عبارة كولييردج بالحرف الواحد Coleidge وهذا التقسيم وان كان حسنا في ظاهره ولكنه في الحقيقة ساحر خداع وذلك لما بين طرفيه من التناقض والاختلاف الظاهر بين العواطف الناشئة عن كليهما وأنى أرى أن الفرق بين الصفات المذكورة هي - النظام والثبات والتقدم - وهي المستعملة لتحديد الصفات

الضرورة للحكومة ليس فرقاً علمياً صحيحاً مهماً كان مقبولاً ومسالماً به في المحادثات العامة وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - ماهو النظام والتقدم . أما عن التقدم فليس هناك من صعوبة في تعريفه وإذا كان هناك صعوبة فإنها تظهر من أول نظرة لان ذكر التقدم كحاجة من حاجات الجمعيات الانسانية انما يقصد به التحسين وهذه فكرة معتدلة ناصعة . ولكن ماهو النظام ؟ هذا غير محدود المعنى لانه قد يكون عاماً كما قد يكون خاصاً وقاما يراد به جميع ما تحتاج اليه الأمة بعد توافر التقدم فيها .

هذا وأخص معنى للنظام هو الطاعة فيقال ان الحكومة محافظة على النظام متى نجحت في جعل الأمة طوعاً أو امرها غير أن الطاعة درجات مختلفة لا تستوجب كلها المدح والثناء لان السلطة الاستبدادية المحضة هي التي تختم على كل فرد ان يطيع بلا شرط ولا قيد جميع الاوامر التي تصدر اليه من كل شخص ذي سلطان ونفوذ ولذا فاقبل ما ينبغي هو تحديد تعريف هذه الأوامر العامة واصدارها بشكل قانون محكم ومتى فهم النظام على هذا الوجه فانه يغير بلا مرء صفة ضرورة للحكومة وهي ان من لم يستطع ان يجعل شرائعه وسنته مطاعة لا يصلح لان يحكم غيره . ومع ان هذا شرط لازم غير انه ليس هو الغرض المقصود من الحكومة التي يجب ان تكون مطاعة حتى تتمكن من أداء بعض الاغراض الأخرى . هذا وما زلنا في حاجة الى البحث عن الغرض

الآخر الذي يجب على الحكومة أدائه بقطع النظر عن فكرة التقدم وعن الغرض الذي يجب على الحكومة أدائه في كل أمة سواء أكانت خاملة أم نشيطة مجدة في طريق التقدم .

هذا والنظام معنى أعم من ذلك وهو المحافظة على السلم وذلك بعدول الأفراد عن الانتقام الشخصي والضرر الفردي ، وعلى الجملة فانه يمكن القول بوجود النظام في كل أمة نزع سكانها الى استعمال القوة الشخصية في مخاصمتهم وفضلوا الالتجاء الى السلطة العامة للفصل في مخاصمتهم وفي القضاء بتعويض ما لحق بهم من الضرر . على أن هذا التعريف العام للنظام لم يبين فيه كما لم يبين لا في تعريفه الخاص السابق الا شرط واحد من شروط الحكومة كما لم يبين الغرض المقصود منها ولا القاعدة التي يبنى عليها نفاذها وصلاحيها لان عادة الاذعان للحكومة والرجوع الى سلطتها في المنازعات قد تكون عادة متأصلة في نفوس الامة ومع ذلك فان الطريقة التي تسلكها الحكومة في حل المنازعات وفي الاشياء الاخرى التي تهتم بها تختلف أشد الاختلاف تبعا لحسن شكل الحكومة وقبحه . اذا أردنا أن نجعل النظام شاملا لجميع ما يطلبه الامة من الحكومة مما لم يدخل ضمن دائرة التقدم وجب علينا أن نعرف النظام بأنه الاحتفاظ بجميع أنواع الخير ومقاديره وان نعرف التقدم بأنه العمل على زيادة هذا الخير . هذا التمييز يجعل كل شيء يمكن الحكومة من موازنه داخلا في أحد أقسام النظام ان لم يكن داخلا في الآخر ولكن تصور النظام على هذا الوجه يحول دون وجود أساس تبنى عليه فلسفة

الحكومة . هذا وليس من المستطاع عند وضع أى نظام سياسى تعيين شروط خاصة للنظام وأخرى للتقدم لاف شروط النظام بالمعنى الذى سبق بيانه الآن لاتناقض شروط التقدم بل هى بعينها وان العوامل التى تحفظ الخير الاجتماعى الموجود فى الامة هى بعينها التى تساعد على زيادته والعكس بالعكس والفرق الوحيد بين النظام والتقدم فى ذلك هو أن هذه العوامل تتطلبها التقدم بدرجة أعظم من الدرجة التى تتطلبها النظام هذا واذاسأل سائل عن الصفات التى يجب اتصاف كل فرد من أفراد الامة بها لتكون اعظم مساعده هذه الامة على حفظ ماهى عليه من جميع السلوك وحسن الترتيب والنجاح والفلاح . لامشاحة فى أن هذه الصفات هى الجد والاستقامة والعدل والحزم . أليست هذه الصفات هى كل الصفات التى تساعد اعظم مساعدة على التدرج فى مراقى الرقى بل أليس نمو هذه الفضائل فى الامة عاملا فى ذاته من أعظم عوامل التقدم . اذا كان الأمر كذلك فكل صفات الحكومة التى تساعد على الجد والاستقامة والعدل والحزم تساعد كذلك على الثبات والتقدم غير أن الحاجة الى هذه الصفات تجعل تقدم الامة مؤكدا مطردا أكثر من الحاجة اليها لمحض المحافظة على درجة التقدم التى وصلت اليها

نعود فنقول ماهى صفات النوع الانسانى الخاصة التى لها علاقة خاصة بالتقدم وليس لها علاقة ذاتية بالنظام والمحافظة ؟ ان اهم هذه الصفات هى النشاط العقلى والجد والشجاعة . ولكن ليست الحاجة

الى جميع هذه الصفات للاحتفاظ بما في الأمة من الخير هي كالحاجة اليها في زيادته . واذا كان هناك أي شيء محقق من الشؤون الانسانية أفليس هو وجوب الاحتفاظ بالمقتنيات النفيسة وذلك لا يكون الا بالاستمرار على نفس النشاط الذي اكتسبت به لان الاشياء التي تترك وشأنها لاحالة تضحل وتفتى . اما القوم الذين يغرم نجاحهم في دفعهم الى التساهل في الاحتفاظ بما جيلوا عليه من العادات الجميلة مثل العناية والتفكير والرغبة في التغلب على ما قبح من الاشياء فقاما يحتفظون بأعلى درجات سيادتهم زمنا طويلا . اما الصفة العقلية التي يظهر انها مختصة دون غيرها بالتقدم وانها اعظم أسس الميل اليه فهي قوة الابتكار (الاختراع) ومع هذا فان ضرورة هذه الصفة للثبات ليست بأقل من ضرورتها للتقدم وذلك لما يصحب تغيير الشؤون الانسانية — الذي لا بد منه — من المتاعب والاطار التي يجب قهرها بوسائل ومخترعات جديدة لكي يمكن حفظ سير الاشياء ولو بالدرجة التي كانت عليها . واذا فكل صفات الحكومة التي تساعد على النشاط والقدرة والشجاعة وقوة الابتكار ضرورية للثبات كما انها ضرورية للتقدم غير أن المقدار المطلوب من جميع هذه الصفات لاداء الغرض الأول وهو الثبات أقل من المقدار اللازم لاداء الغرض الثاني وهو التقدم .

لنتقل الآن من اللوازم العقلية للامة الى اللوازم الخارجية المحسة فنجد أن من المستحيل القول بأن أي مشروع سياسي أو نظام خاص بالحالة الاجتماعية يمكن أن يساعد على النظام دون أن يساعد على التقدم

والعكس بالعكس بل أن كل مامن شأنه أن يساعد أحدهما لا بد أن يساعد الآخر خذ مثالا لذلك تكوين الشرطة العام تجد أن النظام هو موضع العناية الجوهرية للشرطة التي هي جزء من النظام الاجتماعي ومع ذلك فإذا كانت الشرطة قوة مؤثرة في ترقية النظام ونجحه أى في تقليل الجرائم واستئصالها وجعل كل شخص يشعر بسلامة نفسه وماله فهل هناك أي شيء آخر يوصل إلى التقدم أكثر من هذا؟ إن الأمن العظيم على المال هو أحد الشروط الجوهرية والأسباب الأساسية للحصول على أعظم الثمرات من هذا المال وهذا هو التقدم بأعم معانيه وأكثرها تداولاً وأنه كلما حسنت طريقة استئصال الجرائم انقرضت السجايا التي تبعث على ارتكابها وهذا معنى النظام أرفع درجة واسمى مكانة من المعنى السابق وإن أراحه المرء من الاشتغال والتفكير في درجة حمايته الناقصة أراحه كذلك لقواه وجهوده بحيث يستطيع في هذه الحالة أن يستعملها في أي أمر آخر يحسن من حالته الشخصية وحالة غيره . وبيننا هذا العامل نفسه يربط الفرد بالحياة الاجتماعية ويزيل عداوة أبناء جنسه له في الحال والاستقبال فإنه يربي فيه عادات الشفقة والأمانة والاهتمام بالمصالح العامة للأمة إلى غير ذلك من العادات التي تعد أهم عناصر الإصلاح الاجتماعي . خذ مثالا آخر لحالة أكثر تداولاً من هذه وهي حالة النظام الجديد لضرب الضرائب وتعيين القوانين المالية التي تدخل بوجه عام في دائرة النظام تجد أنه لا يمكن أن يوجد شيء آخر يمكن أن يساعد على التقدم أكثر من هذه الحالة لأن النظام المالي الذي يساعد

احدهما يساعد الآخر كذلك بنفس ما فيه من المحاسن فالأقتصاد مثلاً يساعد
بدرجة واحدة على حفظ الثروة العامة الفعلية وعلى إيجاد أكثر منها وإن
توزيع أعباء العمل توزيعاً عادلاً بأن يعرض على كل فرد من أفراد الأمة مثال
للضمير الطاهر والأخلاق القويمة التي يتحلى بها للوصول إلى القيام
بالاصلاحات الصعبة ثم إقامة البرهان كذلك على مالهذه الصفات من
القيمة في نفوس القابضين على زمام أرفع مراتب السلطة. كل هذا يبعث
بدرجة عالية على تربية المواطن الأديبة في نفوس الأمة سواء الخاصة
منها بالهمة والثبات أم الخاصة بقوة التمييز وصحة النظر وإن ضرب الضرائب
بهذه الطريقة التي لا تقف دون تقدم الصناعة في شيء ولا تعترض لغير
ضرورة سبيل حرية الأفراد لا يساعد على حفظ الثروة فقط بل ينمي الثروة
العامة ويشجع العامة على استعمال قواهم العقلية بنشاط أعظم من السابق .
وعلى العكس من ذلك جميع الأغاليط التي تقع في النظام المالي وطريقة
ضرب الضرائب تحول دون تقدم الثروة والأخلاق وتساعد كذلك متى
كانت كثيرة ذات خطر مساعدة محققة على انتشار الفاقة وتدهور
الأخلاق وباختصار فإن نتيجة ما سبق هي أن النظام والثبات متى
نظر التهما بأعم معانيهما رجاء دوام الفوائد الموجودة فعلاً فانا نجد أن
مستلزمات التقدم هي بعينها مستلزمات النظام وإن كانت بدرجة أعظم
كما أن مستلزمات الدوام هي كذلك مستلزمات التقدم وإن كانت
بدرجة أقل من درجتها

وهذا الرأي القائل بأن النظام يختلف اختلافاً حقيقياً عن التقدم

وان المحافظة على الخير الموجود فعلا والسعى وراء الحصول على اكثر منه تؤدى بوضوح تام الى تكوين القاعدة الأساسية لتقسيم هذه العوامل الى فضائل مختلفة يحتاج في تأييده الى أن نتذكر ان كسب التقدم يدعو الى توضيحية شيء من النظام وان الحصول فعلا او السعى وراء الحصول على فائدة شيء ما قد تدعو الى فقد فوائد الأشياء الأخرى ولذلك فقد تنمو الثروة في الوقت الذي تضحل فيه الفضيلة ومع التسليم بهذا فانه لا يدل على ان التقدم يختلف بطبيعته ونوعه عن الثبات ولكنه يدل على ان الثروة شيء يختلف عن الفضيلة . التقدم هو بالثبات زائداً شيئاً آخر ولا يعترض على هذا بأن التقدم في شيء واحد لا يدل على الثبات في كل شيء كما لا يدل على التقدم في كل شيء لأن التقدم في أى شيء يشتمل على الثبات في ذلك الشيء فقط وانه متى ضحى الثبات في سبيل الحصول على نوع خاص من التقدم فانه من باب أولى توضيحية لأنواع التقدم الأخرى في هذا السبيل وان التقدم اذا لم يكن مستحقاً لهذه التوضيحية فان هذا كله لا يكون ناشئاً من عدم تقدير فائدة الثبات فقط بل عن الخطأ في تقدير الفائدة العامة للتقدم .

اذا كان لا بد من استعمال هذه الآراء المتضاربة تضارباً غير مقبول في تكوين أول فكرة عن الحكومة الصالحة بحيث تكون هذه الفكرة متقنة اتقاناً علمياً فأولى من ذلك وأصوب فلسفياً ترك كلمة النظام من التعريف وتقرير ان أحسن حكومة هي التي تساعد أكثر من غيرها على التقدم لان التقدم يشمل النظام ولكن النظام لا يشملها

هذا ودرجة التقدم اعظم من درجة النظام في جميع الاشياء المشتركة بينهما وان النظام في أى معنى آخر من معانيه انما يطابق على جزء من مستلزمات الحكومة الجيدة فقط ولا يطلق بحال من الاحوال على الفكرة المقصودة منها ولا على طبيعتها وجوهرها وان جعل النظام شرطا من شرائط التقدم أحسن واليق من جعله نوعا قائما بذاته لانه متى زاد مقدار ما عندنا من الخير أصبح الزم الاشياء لنا هو العناية بالاحتفاظ بما في أيدينا وحينئذ اذا سمينا في زيادة ثروتنا فان أول واجب علينا هو عدم الاسراف تبلا فائدة فيما لدينا من الوسائل وعلى هذا الاعتبار فالنظام ليس غاية اضافية مساوية للتقدم بل هو جزء منه ووسيلة من وسائله ومن جهة أخرى فانه لا تقدم متى كان الحصول على النظام بتضحية شىء من التقدم أو سواه مما يربو على الفائدة الناتجة عن الحصول على هذا النظام وبناء على هذا فان مساعدة التقدم تشمل جميع فضل الحكومة ونفائرها . ومع ان هذا الرأي يمكن الدفاع عنه عقليا غير ان تعريف الأساس الذي يبنى عليه صلاح الحكومة تعريف غير محدود لانه مع شموله الحقيقة بأجمعها لا يتطلب الا جزءا منها فقط وان المقصود بالتقدم هو التحرك الى الأمام وهذا معناه منع التأخر لان الاسباب الاجتماعية والعقائد والشعور والانظمة السياسية والعادات التى يحتاج اليها لمنع الأمة من التقهقر هى بعينها التى يحتاج اليها لمساعدتها على التقدم واذا لم يكن ثمة أمل فى التحسين والاصلاح فان الحياة تصبح مصارعة دأمة ضد اسباب هذا التقهقر كماهى الحال الان لان السياسة تنحصر بأجمعها

في هذا على رأى الاقدمين الذين كان ميلهم الطبيعى وأعمالهم متحصرة
في التأخر والانحطاط وقد قهرت الانظمة السياسية الجيدة وحسن
ادارتها هذا الميل زمناً غير محدود . ومع ان هذا الرأى لا يتمسك به أحد
الآن ومع ان معظم رجال الوقت الحاضر يتمسكون بالمذهب المناقض
لذلك لاعتقد ان اتجاه الاشياء الآن هو الى التحسين والاصلاح بوجه
عام غير انه يجب ألا ننسى ان هناك تياراً فياضاً مستمراً من الحوادث
الانسانية المتجهة الى أقبح الاشياء وأرذلها وهذا التيار مكون من جميع
أنواع الخرق والرذيلة والاهمال والكسل والبلادة ولا يمكن مقاومته
وصده عن جرف كل ما هو أمامه الا بالجهود التى يبذلها بعض الاشخاص
في هذا السبيل على الدوام والتى يبذلها غيرهم من ذوى المواهب الالهية
في تحويل مجراه الى طريق الخير وتحصيل الاعراض النفيسة المفيدة .
ومما يقلل من أهمية الجهود التى تبذل في اصلاح الطبيعة الانسانية والحياة
العامية اعتبار ان أعظم قيمة لهذه الجهود تتكون من مقدار التحسين الفعلى
الذى يحصل عليه بها وان نتيجة العدول عن بذل هذه الجهود هى مجرد
وقوفنا عند الحد الذى وصلنا اليه . وهذا الاعتبار خطأ لأن أقل نقص
في هذه الجهود لا يوقف هذا التحسين فقط بل يحول اتجاه الاشياء العام من
التحسين الى النقص والانحطاط الذى متى ابتدأ تآوَزَ دسرة عظيمة وأصبح
من الصعب وقفه ولا يزال كذلك حتى يصل الى حالة كثيراً ما شوهدت

في التاريخ وهي انحطاط مجموعة عظيمة من بني الانسان واستمرار هذا الانحطاط حتى الآن بحيث لا يكفي لتحويل هذه الحالة الى حركة تقدم وتحسين الا قوة تعوق القوى البشرية

ابو الفتح الفقي

يتبع

الغريزة

اتفقت كلمة العلماء على أن للنفس نزعات طبيعية ، لازمة للحياة ، يشترك فيها الانسان والحيوان . وأجمعوا على أنها أساس الادراك ، ومنبع الشعور ، ومظهر الحياة ، وسر الوجود ، غير أنهم لم يهتدوا الى كشف غامضها . وادراك حقائقها . والوقوف على أصلها . وسبب نشأتها . مع عنايتهم بها . وشوقهم الى حل رموزها . وغاية مآلوه : أنها مدركة الأثر : في كل كائن حي . وقال بعضهم مامعناه : انك اذا سلبت الكائن الحي ميوله الغريزية . سلبت معها القدرة على أى فعل كان فيبقى بعدها عاجزا للاحراك به كأنما هو ساعة فقدت ألواها (زميلكها) أو آلة بخارية أطفئت نارها . وذهب بخارها . وهذه الميول هي القوى الروحية التي تحفظ حياة الفرد والجماعة ، وتعطيها صورتها الخاصة . وفيها ترى السر الخفي للحياة والعقل والارادة . وقد حاول العلماء وضع حد تام لهذه الميول التي سموها بالغرائز